

قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٨٢

تعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١
بإصدار قانون التعاون الإسكاني

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يستبدل بنص المادة الثالثة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون التعاون الإسكاني ، النص الآتي :

على الجمعيات التعاونية للبناء والإسكان القائمة وقت العمل بهذا القانون أن تعيد شهر نظامها بما يتفق وأحكام القانون المرافق، خلال سنة وستة أشهر من تاريخ العمل به .

وإذا لم يتم إعادة الشهر خلال السنة والستة أشهر وجب على المحافظ المختص تشكيل مجلس إدارة مؤقت يتولى إعادة الشهر خلال سنة من تاريخ تشكيله وإلا وجب حلها بقرار من الوزير المختص .

وتحمل الجمعية العمومية الطارئة في إجراءات إعادة الشهر على الجمعية الاستثنائية

كما تحمل الجمعيات الاتحادية كل بحسب اختصاصها الإقليمي على الجمعية التعاونية العامة في حقوقها والتزاماتها التي كانت تتولاها وقت إصدار هذا القانون .

(المادة الثانية)

يستبدل بنص المادة الرابعة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ المشار إليه النص الآتي :

يباشر اختصاصات الاتحاد المنصوص عليه في القانون المرافق لمجلس إدارة مؤقت يصدر بتشكيله خلال شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون قرار من الوزير المختص وتكون مدته ثلاث سنوات تستكمل خلالها إجراءات إعداد شهر النظام الداخلي للاتحاد وتشكيل مجلس إدارته على أن يكون ثلاثة أرباع عدد أعضاء المجلس المؤقت على الأقل من أعضاء مجالس إدارات الجمعيات التعاونية للإسكان .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ جمادى الأولى سنة ١٤٠٢ (١٠ مارس سنة ١٩٨٢)

حسنى مبارك